

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

## التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

طواهرية ياسمين

جامعة الجزائر -2-

الملخص

نتناول في هذا المقال ترجمة المصطلحات القانونية التي تعتبر من بين الترجمات الأكثر صعوبة، نظرا للخصائص التي يتسم بها مجال القانون كونه "معياريًا وقسريًا"، ذلك لاختلاف الأنظمة القانونية وتنوعها مما جعل الترجمة القانونية تشهد تعددا في تسمية المصطلح أي صيغته التركيبية مقابل المفهوم الواحد، وهو ما يعرف في مجال الترجمة وعلم المصطلح بظاهرة التنوع المصطلحي.

الكلمات المفتاح: التنوع المصطلحي القانوني - الترجمة - المفهوم-الصيغة التركيبية -درجات التكافؤ.

المقدمة :

شهد العالم الحديث تطورات كبيرة على مستوى مختلف الأصعدة العلمية والفكرية والحضارية؛مما أدى إلى ظهور تغيرات عملاقة في ميادين عدة منها اللغوية،منصرف ودلالة وكل ما يتعلق بعلم المصطلح الذي كان ولازال يهدف إلى إيصال وتقاسم المعارف والعلوم الكثيرة بين أفراد المجتمعات في مختلف أطراف هذا العالم.فأصبح هذا الأخير بحاجة إلى المصطلحات والتسميات كونها تعبر عن مفاهيم تبقى مختبئة خلف إشارات لغوية،فكان من الضروري إيجاد المقابلات الأنسب

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

لها في عدة لغات بسبب اختلاف ألسنة الشعوب في العالم والاتفاق عليها؛ وقد جاء لوك دوبيكير "Loïc Depecker"، ليدعم هذه الفكرة قائلا: "أن المصطلح هو إشارة لغوية متخصصة وهويتألف من تسمية تعود إلى مفهوم، فالتسمية تنتمي إلى اللغة والمفهوم إلى الفكر." (2003: ص 113)

انطلاقا من هذا المنظور، فإن المصطلح في وقتنا الراهن أصبح العنصر الجوهري المشترك في الدراسات اللسانية وحتى المصطلحية منها كونها تعتمد عليه في فهم الأنظمة اللغوية وتحديد المفاهيم وضبطها خاصة في المجالات المتخصصة المتعددة كالقانون الذي يعد من بين المجالات الأكثر صعوبة لما تحمله مصطلحاته من خصائص تميزه عن غيره من المجالات الأخرى فتجعل أهل الاختصاص يتواصلون فيما بينهم بلغتهم الخاصة. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن خصائص هذه المصطلحات لم تنحصر فقط في الموضوعية والدقة والوضوح بل كذلك تعد هذه المصطلحات معيارية وقسرية في الآن نفسه، حيث أنها مرتبطة ومنحصرة بنظام البلد أي الدولة التابعة لها فتبقى مقابلاتها في اللغة الهدف مرهونة بالجانب الثقافي والنظام القانوني السائد في تلك البلاد ما يجعل ترجمتها تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لما ذكرناه من ضوابط ومعايير<sup>2</sup>

### الإشكالية و الإطار النظري :

ومع تعدد الترجمات والأنظمة القانونية السائدة في مختلف الرقع الجغرافية، يمكننا أن نجد أكثر من مقابل للمفهوم الواحد، ما جعلنا نلاحظ أن مجال القانون قد لامس واحتك مع ظاهرة التنوع المصطلحي فتساءلنا عن ماهية العلاقة الموجودة بين كل من الصيغة التركيبية للمصطلح الإسباني (التسمية) والمفهوم، وهل للدراسة المورفودلالية (Morfo-semántica) <sup>3</sup>، بتحليل المصطلح القانوني ومقارنته مع ما

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

يقابله من مصطلحات ومعانيها الاصطلاحية، أن تبين مدى تأثير التنوع المصطلحي على مجال القانون ومدى تكافئه وما يقابله في اللغة الهدف أي اللغة العربية؟

من الضروري أن نتطرق إلى توضيح بسيط فيما يتعلق بكل من المفهوم والتسمية وكذا العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض والتي تراها مدرسة ليون (Béjoint et Boisson 1996, Thoiron et Béjoint (1998 على أنها علاقة حتمية ضرورية لا اعتباطية رغم وجود بعض التسميات التي منحت لبعض الأشياء دون أي مبرر<sup>4</sup> (arbitraire du signe). فقد ركزت هذه المدرسة في منظورها على نقاط ثلاث تجسدت فيما يلي:

التسمية (الصيغة التركيبية):

فهي الاسم أو الواجهة المتشكلة من لفظة واحدة على الأقل والتي تعبر عن مفهوم متخصص ويمكن للتسمية أن تكون بسيطة أو مركبة تتكون من مصطلحين أو أكثر. وتعتبر التسمية الصيغة الصوتية الوظيفية للمصطلح ذلك بتوافقها مع القواعد التي تحكمها أي حسب قواعد كل لغة.

**المفهوم:**

كما جاء به فلبير<sup>5</sup> Felber فإن المفهوم هو عبارة عن بناء عقلي وفكري مشتق من شيء معين وهو كذلك الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي (Laimagenacústica).

أما العنصر الثالث الذي ركزت عليه مدرسة ليون فقد تجسد في العلاقة الرابطة بين كلا الطرفين ونقصد بذلك التسمية والمفهوم وهي علاقة ضرورية تحدها كل من الخصائص التعريفية المستتنبطة من خلال تعريف المصطلح ومعناه الاصطلاحي

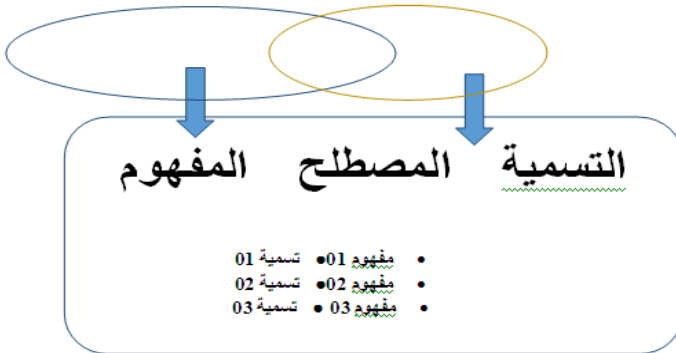
طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

والمرجعي، كما أضافت ماريا تيريزا كابري، هاتين النقطتين أي التعريف والخصائص إلى مكونات المصطلح في حد ذاته.

## 2- المصطلح القانوني والتنوع المصطلحي:

حتى الآن لم يحدد لهذه الظاهرة تعريف شامل واحد بل تعددت و تعد : " تلك الظاهرة التي من خلالها تقدم الوحدة المعجمية بطرائق متعددة وذلك من الناحية البنوية، وتعد أيضا وحدة دلالية ومفهومية مرتبطة بالمصطلح الأصلي نفسه."

من خلال هذا التعريف التي جاءت به كبير في بحثها وإرفاقه بهذا المخطط الموجود أدناه، بمقدرتنا الاستنتاج أنه يمكن لمفهوم المصطلح الواحد أن تقابله عدة تسميات كما يمكن للتسمية الواحدة أن يقابلها في اللغة الهدف عدة مفاهيم في نفس الوقت.



مخطط رقم - 01 -

بغية تبيان مدى تأثير ظاهرة التنوع المصطلحي على مجال القانون، ارتأينا اختيار كمدونة لنا مجموعة من الوثائق القانونية تأرجحت ترجماتها بين اللغة الاسبانية واللغة العربية.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

### 3-تحليل النماذج:

قمنا باختيار عيناتم استخراجها من المدونة مرفقة بمقابلاتها في اللغة الهدف،بغية وضعها قيد الدراسة، فصنفناها حسب درجات التكافؤ والتطابق مع مقابلاتها من تسميات، وسيظهر هذا التصنيف بشكل جلي ومتسلسل خلال التحليل:

#### 1-مصطلحات متقابلة متشاركة الخصائص:

عند مقارنة المصطلحات بما يقابلها من تسميات في اللغة الهدف من خلال تحديد مفاهيمها وضبط معانيها الاصطلاحية، فمن الممكن أن نجد أن لهذه المفاهيم خصائص مشتركة (caracteres comunes) تجعل من هذه المصطلحات مرادفات لبعضها البعض؛ فللمفهوم الواحد عند التحدث عن الترادف صيغ تركيبية مختلفة وهذا ما سيظهر بشكل جلي في كل من العينتين اللتين سنتطرق إلى دراستها وهي كالآتي:

#### 1-1- مفهوم واحد و تسميات متعددة :

##### أ- المصطلح : Ley orgánica

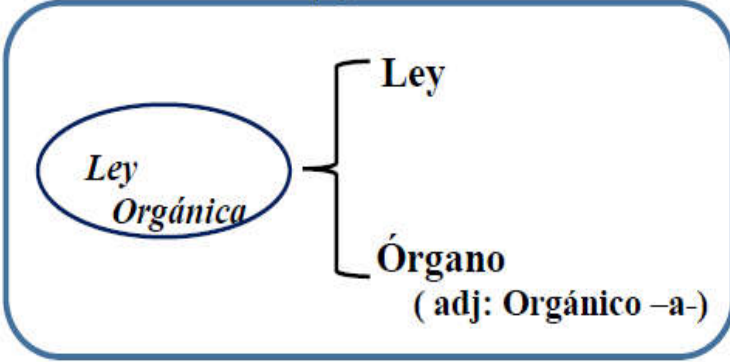
عرف القاموس الإلكتروني لـ "La Real Academia Española" هذا المصطلح أنه:

« La que inmediatamente se deriva de la constitución de un Estado, y contribuye a su perfecta ejecución y observancia ».

أي هو ذلك " القانون الذي ينحدر مباشرة من دستور الدولة و يساهم في التنفيذ التام والرقابة الدائمة لهذا الأخير فتتجسد وظيفته بذلك في كونه المنظم والمبين والمنفذ كذلك للإجراءات المتعلقة بمختلف الميادين القانونية في الدولة.9

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

## مخطط رقم -02-



نلاحظ من خلال هذا التعريف بالإضافة إلى المخطط الموجود أعلاه، أن الوحدة المصطلحية (Unidad terminológica) لـ "Ley Orgánica" هي في الأصل نتاج مصطلحين "Ley" و "Orgánica" اللذان شكلا مصطلحا واحدا، إذ يقصد بالمصطلح «Ley» حسب « D.R.A.E » أنه:

"Precepto o norma dictado por la autoridad competente en que se manda o prohíbe algo en consonancia con la justicia para controlar el comportamiento de la sociedad".

أي أنها: «تلك القاعدة والحكم الذي تنص عليه أحد السلطات المتخصصة بحيث يتم من خلاله الرفض أو الموافقة على أمر معين من طرف العدالة، فتتحكم في تصرفات الفرد داخل المجتمع»<sup>10</sup>.

أما "Orgánica" الذي يعتبر صفة لـ "Órgano"<sup>11</sup>،

D.R.A.E:« Cada una de las partes del cuerpo animal o vegetal que ejercen en función;También es el medio o conducto o directrices que ponen en comunicación dos cosas o más ».

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

فيقصد به أنه: "جزء من أجزاء جسم كائن حي معين وذو وظيفة معينة و هو كذلك: " تلك الوسيلة أو التوجيهات التي تصل بين طرفين أو أكثر".

فلاحظ ومن خلال هذه المعطيات ( التعاريف و المفاهيم) التي تم تبيانها في هذا المقال بعض النقاط المشتركة الموجودة ضمن مفاهيم هذه المصطلحات سواء أن شكلت كتلة واحدة أم مصطلحين منفصلين عن بعضهما البعض وهي كآلاتي:

الضبط؛

التحكم؛

التنفيذ؛

التنظيم.

قد تبين جليا أن المصطلحات الثلاثة المذكورة أعلاه<sup>12</sup>، و باشتراكها في تلك الخصائص تجعلها تؤكد على العلاقة الموجودة بينها و على أن اختيار هذه الصيغة التركيبية "Ley orgánica" كان مبررا.

تحليل المقابلات:

النموذج الأول:

**قانون عضوي:** وهو مصطلح مركب من مصطلحين أي مصطلح مركب بالإسناد بحيث تم إسناد كل ما هو عضوي بالقانون فحصر في كونه قانونا عضويا؛ فلاحظ من خلال هذا المصطلح كصيغة تركيبية أنه قد وضع مقابلا للمصطلح "Ley Orgánica" في عدة مواطن قانونية من وثائق و دساتير نذكر منها الدستور الجزائري (المادة 108منه) كمثال عن ذلك؛ إذ كانت ترجمة حرفية للمصطلح الأصلي ؛ ويعد القانون العضوي:

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

"عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الأساسية التي تصدر في شكل قانون من البرلمان في المواضيع ومجالا المحددة على سبيل الحصر في الدستور، يصدر وفق إجراء ات خاصة تختلف عن إجراء تأصده القانون العادي فهو يوجد في مرتبة أدنى من الدستور وأعلى من القانون العادي".  
النموذج الثاني:

**قانون تنظيمي:** وهي ترجمة تعبر عن وحدة مركبة و تعتبر مركبا بالإسناد من مضاف و مضاف إليه؛ إضافة إلى أن هذا المقابل قد أخرج إلى السطح و أبرز بشكل واضح في صيغته التركيبية أحد الخصائص التعريفية التي سبق و أن ذكرناها في المفاهيم و التعاريف الموجودة أعلاه، ألا و هي خاصية التنظيم **"la organización"** التي لا تعتبر صدفة إن كان أصل هذه الكلمة أي التنظيم في اللغة الاغريقية هو الأخرى يعود إلى **"órganon؛ órganov"** على حد قول **Agustín Reyes Ponce** الذي يعتبرها "وسيلة أو أداة تتواجد بين الوظائف و الطبقات و كذا النشاطات البشرية و المادية لأي منظمة اجتماعية كانت تهدف إلى تحقيق المخططات و الأهداف المحددة سابقا." فكان اختيار هذه التسمية كمقابل في اللغة العربية مبررا؛ أبرزت من خلاله العلاقة التي تربط بين التسمية والمفهوم بحد ذاته؛ فنلاحظ جليا أن هذا المقابل يجسد ما أسمى **"بالنتوء والبروز"**<sup>13</sup> إذ وقع اختيار المترجم على أحد الخصائص التي اعتبرها وقيّمها على أنها أبرز وأهم الخصائص (**Carácter Saliente**) التي يحملها مفهوم المصطلح **«Ley orgánica»** ليقوم بصياغته في قالب يدعى التسمية مصرحا بجزء من معناه الاصطلاحي. سي بشير (2013: ص 01)

ب- المصطلح: **Cámaras**

جمع للمصطلح **Cámara** ؛ وقد عرفه القاموس الالكتروني الإسباني (D.R.A.E) على أنه:



طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

- "Cámara. (Del lat. camāra, y este del gr. καμάρα, bóveda, cámara). f. Sala o pieza principal de una casa. Junta en el que se reúnen personas para tratar algún asunto".

-Cada uno de los cuerpos colegisladores en los gobiernos representativos

وهي: «تلك الغرفة والقاعة الرئيسية للمنزل»، وهي كذلك "المجلس أين يجتمع أشخاص من أجل التشاور حول شأن معين نيابة عن أشخاص آخرين" 14.

فلاحظ أن هذا المصطلح يعتبر مصطلح بسيط يوحي تعريفه إلى مكان معين وهو الغرفة أو القاعة الرئيسية التي تحمل خاصية كونها مكان يتشاور فيه الناس لحل شأن معين، وقد حافظ المصطلح على صيغته التركيبية الأصلية الموجودة في اللغة اللاتينية والإغريقية على حد سواء .

تحليل المقابلات:

النموذج الأول:

المجالس: مفرداها " مجلس"، وهو اسم للفعل "جَلَسَ" وهو مكان الجلوس وفي ثاني مفهوم له هو " تلك الطائفة من الناس المُخَصَّصَة للنظر فيما يناط بها من أعمال". نلاحظ أن هذا المقابل يشترك مع المصطلح الموجود في اللغة الأصل في عدة خصائص من أهمها إبراز فكرة المكان فكلا الصيغتين التركيبيتين يشيران إلى صورة ذهنية واحدة وهي المكان الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل التفاهم والتشاور وحتى الاتفاق على مواضيع عدة.

النموذج الثاني:

مجلس النواب ومجلس الشيوخ:وتقدم لنا هذه الترجمة مفهوم المصطلح الأصل على طبق من ذهب، فلاحظ أن هذا المقابل قد جاء في جملة مركبة من جملتين في آن واحد تصلهما أداة عطف وهي «الواو»؛ فكان الجزء الأول من هذا المقابل

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

يحمل معنى ومفهوم النيابة والتمثيل، فنفهم من هذا أن المجلس الذي يعد عبارة عن طائفة من الأشخاص جاءوا لينوبوا عن جماعة أخرى. أما الطرف الثاني منها فقد ورد فيه المصطلح " الشيوخ" الذي لم يرد ليعبر عن أشخاص كبار في السن لكن ليوحي إلى الحنكة والحكمة التي يمكن للشخص أن يكتسبها فيكون محل شورة واستشارة.

وكما بيناه في المثال السابق من هذا المقال فيما يتعلق بمفهوم البروز والنتوء<sup>15</sup>، فإن هذا المقابل جاء ليكون صورة تفسيرية واضحة للمفهوم الذي يحمله مصطلح في اللغة الأصل.

#### مصطلحات متقابلة جزئيا:

في هذه الحالة يمكننا أن نجد تسميات متعددة ومفاهيم متعددة كذلك فيمكن للمصطلح أي التسمية أن ينحدر من مفهوم تسمية أخرى يكون مفهومها أوسع فيجعله جزءا منه والعكس صحيح وهذا ما نقصده عند قولنا مصطلحات متقابلة جزئيا بحيث يكون التقابل والتكافؤ في هذه الحالة إذ نغير تماما بل جزئيا يضم جزء من مفهوم التسمية الأخرى ما يعرف بـ *Hiponimo y Hiperónimo* بمعنى الاسم النوعي و الاسم المندرج أي الجزء من الكل و الكل من الجزء. وسنوضح كل ما ذكرناه بشكل أفضل من خلال تحليل النموذج الموجود أدناه:

#### مفاهيم متعددة وتسميات متعددة

#### المصطلح: "Fiscal"

تجسدت ترجمة المصطلح **Fiscal** في كل من "المدعي العام ووكيل الجمهورية"؛ لكنه وقبل التطرق إلى هذه الترجمات من الضروري الإشارة إلى أننا نقصد بهذا المصطلح (**Fiscal**) في اللغة الأصل أنه و كما جاء في القاموس الإلكتروني

« Dictionarios Espasa »

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

- "Funcionario Judicial es la persona que representa al Estado y se encarga de la acusación pública en los tribunales".

و يقصد به : "الموظف القانوني الذي يمثل الدولة وهو مسؤول عن الشكاوى القضائية العامة في المحاكم"

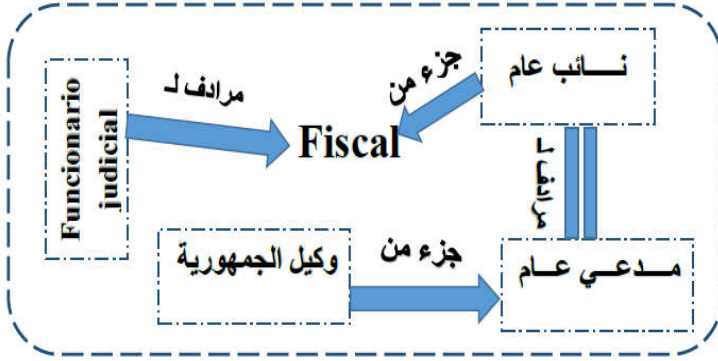
فنفهم من هذا التعريف أن التسمية Funcionario Judicial تمثل مقابلا للمصطلح Fiscal داخل نفس اللغة و هو جزء من الخصائص التي يحملها هذا المصطلح؛ فيشمل هذا الأخير موظف القانون أي Funcionario Judicial ما يعرف في اللغة الاسبانية « Hiperónimo ». حتى في اللغة العربية، نجد أن المصطلح هذا قد ترجم بـ " المدعي العام" و " النائب العام" من جهة و كذا وكيل الجمهورية من جهة أخرى.

النائب العام: يقصد بـ: " النائب العام"(Fiscal): أنه مسئول حكومي يقاضي الأفعال الجرمية بالنيابة عن الدولة أو المجتمع وقد خول له القانون سلطة الاتهام، أي سلطة تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ومن الممكن أن يخول له الاختصاص بالتحقيق الابتدائي. وهو في الوقت ذاته مرادف للمصطلح أي التسمية " المدعي عام".

من خلال ما تجسد في هذا المخطط المبين أعلاه، خلصنا إلى أن هذا المصطلح يملك عدة مقابلات في اللغة العربية فامتثلت هذه التسميات في عبارات كانت مركبة على عكس المصطلح أي التسمية الموجودة في اللغة الأصل و نقصد بهذا التسمية الأم « Fiscal ».

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

مخطط رقم -03-



و منه فإنه للمصطلح الأم تسميات عدة في كلتا اللغتين الأصل والهدف لكن التسمية المبينة في المخطط "Funcionario judicial" تمثل البعض من الخصائص المتعلقة بالمصطلح الأم من جهة . أما "النائب العام" فهو: كل شخص ينوب عن غيره في مباشرة تصرف قانوني سواء استمد ولايته من الأصل أو من القانون أو من حكم قضاء<sup>16</sup>؛ ويقصد به كذلك الممثل الرئيسي للنيابة العامة، يكلف بالسهر على تطبيق أحكام القانون الجنائي على كامل إقليم الجمهورية تحت سلطة العليا لوزير العدل.

أما المصطلح: المدعي عام فهو الموظف العام الذي يخول له القانون سلطة الاتهام وتحريك الدعوى نجد أن هذه التسمية ونقصد بذلك "نائب عام" تحمل نفس الخصائص التعريفية للمصطلح "مدعي عام"؛ و من هنا فإن كلتا التسميتين تمثلان قدرا من التكافؤ ذلك من حيث المعنى وبذلك فإن كل من مصطلح المدعي العام والنائب العام مصطلحات ترمز إلى ممثل سلطة له صلاحية توجيه الاتهام ورفع القضايا العمومية، فهما في هذه الحالة مترادفان.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

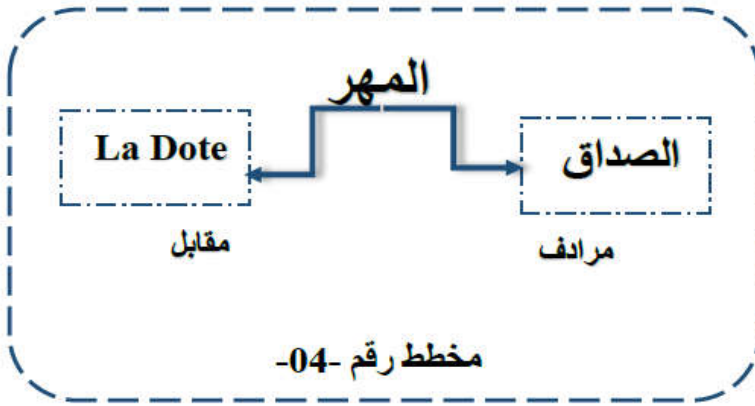
أما آخر تسمية فقد تمثلت في **وكيل الجمهورية**: ويقصد به ممثل النائب العام لدى المحكمة التي بها مقر عمله والتي يباشر فيها الدعوى العمومية. وبهذا نستنتج أن كل هذه المعاني الاصطلاحية (**Conceptos**) التي ذكرناها أعلاه تحمل مجموعة من الخصائص التعريفية تكمل بعضها البعض لتشكل الخصائص الكاملة للمصطلح الأم "Fiscal"، فجاءت هذه التسميات حسب خصائصها لتتضوي و تندرج كل واحدة تحت الأخرى كقولنا أ، المدعي العام و النائب كمرادفين و حسب المفاهيم و الخصائص ينحدران من المصطلح وكيل الجمهورية ما يشكل العلاقة الرابطة بين الاسم النوعي "Hiperónimo" و الاسم المندرج «Hiponimia»<sup>17</sup> في هذا النموذج.

### 3- مصطلحات متباينة الخصائص

#### المصطلح: المهر

يعتبر هذا المصطلح من بين المصطلحات التي أوجدتها الشريعة في ثقافتنا الإسلامية و بما أن أغلب المبادئ القانونية العربية تركز قبل كل شيء على ما ينصه الشرع و الدين، نجد في القانون الجزائري مثلا قانون الأسرة الكثير من المصطلحات الدينية التي أوجدت لها مقابلات في اللغات الأجنبية كانت خصائصها التعريفية مختلفة كل الاختلاف عن تلك الموجودة في اللغة الأصل هذا راجع إلى اختلاف الثقافات واختلاف الشحنة الدلالية والثقافية للمصطلح القانوني ومقابلة في اللغة العربية؛ وهذا ما سننترق إليه من خلال تحليل المصطلح " مهر " الذي ورد في فحوى العديد من المواد القانونية كالاتي:

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."



**المهر:** وهو مرادف للتسمية صداق كما هو مبين في المخطط الموجود أدناه ويقصد به "مبلغ من المال أو أي ممتلكات أخرى، عادة ما يقدم من الزوج إلى زوجته ففي الإسلام هو: "قدر من المال يدفع للمرأة، ويقصد به الفريضة بمعنى: ما فرضه الله تعالى للمرأة، وجعله حقا لها". أي "ما يُعطى للمرأة كنوع من التقدير والاحترام لها" وهو اعتراف من الرّوِّج وتحفظ المرأة بمهرها حتى وإن طُلِّقَتْ بعد ذلك، وزوجها ليس له الحق في أن يُتَّاسَمَهَا أي جزء من هذا المهر إلا أن تعطيه هي منه بمحض إرادتها عن طيب نفسٍ منها، يقولُ اللهُ تعالى في القرآن الكريم في ذلك: "وَأَتَوَلَّوْا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا" النساء(04). وكما جاءت في الآية الكريمة من سورة النساء فإنه يجب أن تُعْطَى النِّسَاءَ مُهُورَهْنَ منحة خالصة من الله تعالى، حيث أمر أن يعطى لهن المهر بدافع من الوازع الديني لدى الرجل كأمرٍ مطلوبٍ عليه، والتعبير القرآني: "نحلة" معناه وجوب إعطاء المرأة صداقها، عطية مبتدئة من الله تعالى، خالصة وليس سِعْرًا للعروس. ويؤكد قانون الأسرة الجزائري على المهر ليحفظ حق المرأة وسط المجتمع وذلك في جميع الحالات.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية".

لكنه وإن تطرقنا إلى مقابلها في اللغة الاسبانية مثلا فإننا سنجد أنه قد أُوجِدَ لهذا المصطلح مقابل تمثل في:

*"Dote : (Del lat. dos, dotis). amb. Conjunto de bienes y derechos aportados por la mujer al matrimonio, que tiene como finalidad atender al levantamiento de las cargas comunes y que le deberá ser devuelto una vez disuelto aquel".(D.R.A.E)*

ويقصد بها أن تقدم المرأة مبالغاً كبيرة أو حتى ممتلكاتها لزوجها يوم الزفاف، لكنه يتوجب على الزوج إرجاع هذه الممتلكات أو الأموال لها في حالة طلاقهما.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نلاحظ وبصورة شفافة أنه رغم اعتبار هاتين التسمين مقابلات لبعضهما البعض عند الانتقال بين اللغتين العربية والإسبانية، فإنه لا وجود لأية صلة تربطها من حيث الخصائص والتي تجعل منهما متقابلين في كلتا المفهومين وهذا اعتماداً على المعنى الاصطلاحي؛ وإن وضعنا أحد التسميتين مقابلاً للآخرى في نص معين، فإن هذا سيجعل القارئ المتلقي يفهم المعنى المعاكس للمعنى الأصلي؛ فيقوم المترجم هنا بإبدال<sup>18</sup> المصطلح في اللغة الأصل ( الإسبانية) بمقابلته ( مكافئه) الموجود و المتداول في اللغة الهدف ( العربية) ذلك في نفس السياق الثقافي و القانوني ؛ فتجسد التكافؤ في هذه الحالة في التسميات المتكافئة لا المفاهيم.

#### خاتمة:

خلاصة لما جاء في فحوى هذا المقال فإن علم المصطلح بكل ما جاء به في المجالات المتخصصة كالقانون، الذي تمتاز مصطلحاته عن غيرها بسمات فريدة يعنى بها لوحده وتجعله لا يشركها مع اللغات المتخصصة الأخرى من الدقة والوضوح والبساطة والموضوعي.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية.".

وفي مقالنا هذا لاحظنا أن دراسة مورفودلالية كالتي طبقناها على نماذجنا برهنت أن لغة القانون قد تأثرت بظاهر التنوع المصطلحي؛ فقد جاءت سي بشير لتصف كل هذا و تجعله مطابقا لواقعة برج بابل عند قولها أن التنوع المصطلحي في اللغة العربية سيؤول إلى ما أسمته بـ «**El Babelismo**» ( 2013: ص 258 ) وقصدت أن تصف هذه الظاهرة بهذا الشكل؛ تفاديا منها أن تنفي فكرة توحيد المصطلح في الترجمة. و قد خلصنا في هذا المقال إلى نتائج قد تمثلت في ما يلي:

ظاهرة التنوع المصطلحي معقدة وتعكس اختلاف الآراء بين المترجمين والمختصين وكذا المجامع والمخابر اللغوية ذلك لعدم توافق و تطابق الأنظمة القانونية.

-يتعين إيجاد معايير اصطلاحية موحدة.

تلعب الخصائص التعريفية دورا جد مهم في ترجمة المصطلحات القانونية وإيجاد المقابلات رغم تعددها في اللغات الأخرى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لتجد تلك العلاقة التي تصل التسمية أي الصيغة التركيبية للمصطلح بمفهومها مكانها في إطار نفس الفضاء الذي يفصلهما عن بعضهما البعض.

للسياق دور مهم في تحديد مفهوم المصطلح وضبطه لما له من أهمية في قلب موازين الترجمة وتعيير المعنى الاصطلاحي له وكذا اختيار المقابل الأنسب في اللغة الهدف.

وفي الأخير يصعب على المترجم إيجاد المقابل التام للمصطلح ذو الشحنة القانونية بالرغم من تواجده في اللغة الهدف، نتيجة لاختلاف الثقافة التي يحويها النظام القانوني السائد وما يحمله من خصائص تجعل من المصطلح العربي بديلا للمصطلح الاسباني، فتفاوتت بذلك درجات التكافؤ بين المصطلحات ومقابلاتها



طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

المراجع:

باللغة العربية

1. ابنمنظور، 1988، "لسانالعرب"، المجلد الثالث، دارالجيلبيروت، دارلسانالعرب، بيروت.
2. العطار، عبد الناصر توفيق، "الوجيز في تاريخ القانون"، مطبعة السعادة، القاهرة.
- أ. إلياس إسكندر، 1997 «معجم القانون»، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
3. المعجم الوسيط، 1989، الجزء الأول والثاني، دلة الدعوة، إسطنبول، تركيا.
4. المعجم الإلكتروني لـ "La Real Academia Española".
5. بن مالك - ر، 2012، "قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص"، دار الحكمة.
6. جقمقي جودت، 2007، "المعجم اللغوية"، الرياض، جامعة الملك سعود.
7. علي القاسمي، 2008، "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية"، مكتبة لبنان الناشرون، بيروت.
8. عزالدين حفار، 2003، مقال "واقع المصطلح العلمي العربي في وسائل الإعلام"، الإعلام الجزائري نموذجاً، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم الجزائر.
9. كبير ياسمين، 2015، التنوع المصطلحي القانوني: "دراسة سياقية للمصطلحات القانونية من خلال ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية"، مذكرة ماستر في الترجمة، معهد الترجمة، جامعة الجزائر 2.
10. لوم ماري كلود، يونيو 2012، "علم المصطلح: مبادئ وتقنيات"، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
11. مينة بوالمرقة، 2008، ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي، مذكرة الماجستير في الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

12. محمد بلقاسم، ديسمبر 2004، مقال " إشكالية مصطلح النقد الأدبي"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، تلمسان.

13. ماريا تيريزا كابري، 2012، "المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات"، ترجمة محمد أمطوش، ط: 1، عالم الكتب الحديث، الأردن.

14. معجم المعاني العربي الإلكتروني

15. نسخة الكترونية من الدستور المغربي.

16. نسخة الكترونية من الدستور الجزائري.

#### باللغة الأجنبية:

1. A. LEHMANN, F. MARTIN-BERTHET, 1998. « Introduction à la lexicologie : sémantique et morphologie », Paris, DUNOD.
2. Boisson (C), 2001. « Dénomination et « vision », dans Linguistique de la dénomination », cahiers de praxématique, Université Paul-Valéry, Montpellier III, 36-2001, p141-168.
3. BOCQUET Claude, 1996. "Traduction spécialisée : choix théorique et choix pragmatique, l'exemple de la traduction juridique dans l'aire Francophone", in Numéro spécial mélanges en l'honneur d'Américo Ferrari, cahiers de l'école de traduction et d'interprétation, université de Genève.
4. Depecker (L), 2003. « Entre signe et concept : Eléments de terminologie générale », Paris : Presses Sorbonne Nouvelle.
5. Dra Isabel Santamaría Pérez, Dr José Joaquín Martínez Egido , 2011 . "Terminología .Vocabulario científico-técnico", Grupo EPA, Universidad de Alicante.
6. Durieux Christine, 2000. " De l'esprit des lois à l'émotion judiciaire", la traduction juridique, histoire, théorie(s) et pratique, Colloque international organisé par l'école de traduction et d'interprétation de l'université de Genève et l'association suisse des traducteurs, terminologues et interprètes a l'université de Genève.

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

7. Manuel C.Feria Garcia, 2006. «Diccionario de términos jurídicos: Ar-Esp)»Ariel, Barcelona.
8. Jean Claude Gemar, 1970. «La traduction juridique et son enseignement, Meta XV n°01 ».
9. FERNÁNDEZ MARTÍNEZ, J. M. (coord.) E. (2006): Diccionario jurídico, 4<sup>a</sup> edn. (2001 1<sup>a</sup> ed.), Elcano-Navarra: Thomson-Aranzadi.
10. FUNDACIÓN TOMÁS MORO (2001). Diccionario Espasa Jurídico, (1<sup>a</sup> edn. 1998), Madrid: Espasa Calpe.
11. Mejri (S) et Thoiron (Ph), le 14 octobre 2004. Journée scientifique de formation et d'animation originale, Hammamet (Tunisie), sous la direction de : La terminologie, entre traduction et bilinguisme.
12. REY, A, 1979 ; 1992. « La terminologie : noms et notions » .Paris : Presses Universitaires de France.
13. Polguère. (A), Aout 2001. « Notion base en lexicologie, observatoire de linguistique Sens – texte (OLST) » Département de L'linguistique et de traduction, Université Montréal – Québec, Canada.
14. Mejri (S.), Sfar (I.) et Van Campenhoudt (M.) (dir.) 2014. « L'unité en sciences du langage ». Actes des Neuvièmes journées scientifiques du Réseau thématique Lexicologie, terminologie, traduction, Paris, 15 et 16 septembre 2011 .Paris, Éditions des archives contemporaines, (Actualité scientifique).
15. Zina Sibachir, 2013. « La traduction en arabe de la terminologie des sciences du langage, structuration des unités terminologiques : Approche traductive Français-arabe » thèse de doctorat en cotutelle entre l'université d'Alger 2 et l'université Paris 13.
16. Zina Sibachir, 2013. « La saillance sémantique appliquée aux termes métalinguistiques : le cas de la traduction vers l'arabe », Université D'Alger.
17. Zina Sibachir, 2014. "L'unité des sciences du langage en arabe entre création terminologique et « déformation » lexicale", dans Timsal n Tamazight 4: Actes du colloque de Ghardaïa, Algérie

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

### المواقع الالكترونية:

<http://lema.rae.es/drae/?val=ley+organica>  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67400>  
<http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/textes-juridiques>  
<http://www.emploi-public.ma/ar/textesConcours.asp>  
<http://www.khayma.com/almoudaress/massater/kanounmali.htm>  
<http://www.arabespanol.org/islam/glosario.htm>

<sup>1</sup> قد إعتبرنا أن اللغة العربية هي اللغة الهدف التي اتخذناها كتسمية في هذا المقال.

<sup>2</sup> تتحصر ترجمة المصطلحات القانونية وإيجاد مقابلاتها في اللغة الهدف كما ذكرنا في مقدمة هذا المقال بما أسميناه "بالمعيارية والقسرية" ويقصد بها أن يمثل المصطلح إلى معايير تحده وتحدد مفهومه في نظام قانوني معين تابع لأحد البلدان فتجعله يقتصر فقط على تلك الدولة ونظامها القانوني وما أسميناه بالمعيار فقد تجسد في السياق المحدد للمصطلح ومفهومه.

<sup>3</sup> Ciencia que estudia el significado puro de la forma, aplicada a cualquier tipo de lenguaje. Cercana a la semiótica, esta ciencia estudiada bajo diversos puntos de vista desde la antigüedad (Platón,(Kratylos)-Wilhelm von Humboldt...) fue unificada bajo este nombre por Lucas de la Fuente, escritor, poeta y ensayista español nacido en la segunda mitad del siglo XX.

<sup>4</sup> « Nous partirons d'une hypothèse selon laquelle il existe une adéquation entre les métanonymes cibles et les termes de départ. Nous procéderons à l'analyse morphosémantique de ces métanonymes pour rendre compte du degré d'équivalence entre les unités des deux langues mettant en évidence l'apport du critère de motivation sur la recevabilité du terme nouveau. Les définitions diverses que connaît la notion d'équivalence en traductologie justifient son importance dans ce domaine. Notre analyse s'inscrit dans la même perspective que celle adoptée par l'approche des linguistes de l'école de Lyon » (Zina SIBACHIR , 2014 : p 104)

<sup>5</sup> محمديلقاسم (2004 : 82)

<sup>6</sup> A.LEHMANN, F. MARTIN-BERTHET (1998: 1220)

<sup>7</sup> تجسدت المدونة التي قمنا باستخراج منها أمثلة هذا المقال في كل من الدستور الاسباني و ترجمته إلى اللغة العربية لكونه منبع المصطلحات القانونية إلى جانب مستندات قانونية أخرى مصدرها القانون المغربي وحتى القانون الاسباني سنعتمدها في مقالنا هذا؛ فقد ترجم الدستور الاسباني الذي يشمل 169 مادة بالإضافة إلى مجموعة من الأحكام الملغاة وكذلك الإضافية منها إلى عدة لغات منها اللغة العربية بتضافر جهود أعضاء المجلس بمدرسة طليطلة للمترجمين (La Escuela De Traductores de Toledo) وهي مؤسسة بحثية تقع في مدينة طليطلة، تابعة لجامعة كاستيالا مانتشا (La Universidad De Castilla La Mancha). أما ثاني ترجمة

طواهرية ياسمين : التنوع المصطلحي القانوني : " دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات القانونية في ترجمة الدستور الاسباني إلى اللغة العربية."

سنعتمده في هذه الدراسة فقد تمثلت في ترجمة مجلس قشتالة و ليون الاسباني ( **La Junta de Castilla y León** ) و لم نكتفي فقط بترجمة الدستور الاسباني بل قد ضمنا قانون الأسرة الجزائري و ترجمته ليكون جزءا من مدونة مقالنا و دراستنا هذه.  
8الترادف: هو دلالة كلمتين أو أكثر على معنى ومفهوم واحد.

9 ترجمتنا

10 ترجمتنا

11الراجع إلى اللاتينية **Organum** والاعريقية: "órgnon؛όργανον"

12Ley Orgánica, Ley , Orgánica.

13 "Le concept de "sillance" restera informel. Intuitivement on sait ce que c'est, mais on reste impuissant à la définir rigoureusement et opérationnellement... La saillance est évidemment capital pour la sélection qui va aboutir à la dénomination finale." (Claude Boisson, 2001 : 152)

14 ترجمتنا

15 أنظر تحليل المصطلح: "قانون تنظيمي"

16 معجم القانون، المصطلح: نائب عام، صفحة 149.

17 HIPERÓNIMO:

La semántica denomina **hiperónimo** (del griego *υπερνόμιον*, que literalmente significa 'nombre de más') a aquel término general que puede ser utilizado para referirse a la realidad nombrada por un término más particular.

HIPÓNIMO:

La semántica denomina *hipónimo* (del griego: *υπονόμιον*, que literalmente significa 'pocos nombres') a aquella palabra que posee todos los rasgos semánticos, o semas, de otra más general, su hiperónimo, pero que añade en su definición otros rasgos semánticos que la diferencian de la segunda.

18الإبدال: تعد تقنية من بين التقنيات التي يستعملها المترجم من أجل نقل مفهوم الكلمة بثقافة الغير إلى لغة أخرى. وهو كذلك هو أسلوب يعين وجود وضعية يتم فيها التعبير بوسائل لسانية مختلفة حيث يكون التكافؤ في التعبير عن تجربة إنسانية والغرض منه الحصول على موقف يكافئ الموقف الأصلي